الأمم المتحدة

A/80/318

الجمعية العامة

Distr.: General
6 August 2025
Arabic
Original: English

الدورة الثمانون

البند 124 من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مبادرة الأمم المتحدة 80: مسار العمل 2

استعراض تنفيذ الولايات

تقرير الأمين العام

موجز

أعربت الجمعية العامة في قرارها 318/79، في جملة أمور، عن تطلعها إلى تلقي مقترحات تستهدف تعزيز أثر الأمم المتحدة وتحسين مرونتها وتجاوبها وقدرتها على التكيف مع معالجة مسألة ازدواجية الجهود وضمان تنفيذ الولايات بفعالية وكفاءة في جميع الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة. واتساقاً مع هذا الطلب، يقدِّم هذا التقرير، وهو جزء من مسار العمل الثاني لمبادرة الأمم المتحدة 80، تحليلاً يعرض زوايا نظر مفيدة بشأن الدورة العُمرية للولايات. ويقدم أيضا عددا من المقترحات – إلى منظومة الأمم المتحدة، وإلى الدول الأعضاء للنظر فيها – من أجل تعزيز أثر الولايات.

* A/80/150.

25-12552 (A) 060825 200825

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

1 – الدول الأعضاء هي التي تعتمد الولايات، وهي صاحبة تلك الولايات والمسؤولة عنها. وبالمثل، فإن الدول الأعضاء هي التي لها وحدها أن تقرر كيفية أو توقيت إنشاء الولايات أو استعراضها أو إنهائها. ودور منظومة الأمم المتحدة هو إنجاز هذه الولايات، على النحو الذي ينفذ قرارات الدول الأعضاء بأكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة. ويقدم هذا التقرير تحليلاً يعرض زوايا نظر مفيدة بشأن الدورة العمرية للولايات. ويقدم أيضا عدداً من المقترحات – إلى منظومة الأمم المتحدة، وإلى الدول الأعضاء للنظر فيها – من أجل تعزيز أثر الولايات. والتقرير جزء من مسار العمل الثاني لمبادرة الأمم المتحدة 80، التي أُعلن انطلاقها في رسالة إلى الدول الأعضاء في 11 آذار/مارس 2025. وهناك أيضا مسارات عمل منفصلة في إطار مبادرة الأمم المتحدة 80 تجري حاليا لزيادة الكفاءة وإدخال تحسينات في إطار الترتيبات الحالية ولتحديد التغييرات الممكنة في الهياكل وتوجُّهات البرامج على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ وستشكل النتائج التي تخلص إليها هذه المسارات تكملة لهذا التقرير.

2 – وتتفق هذه الجهود مع الطلب الوارد في قرار الجمعية العامة 318/79، الذي أعربت فيه الجمعية العامة، في جملة أمور، عن تطلعها إلى تلقي مقترحات تستهدف تعزيز أثر الأمم المتحدة وتحسين مرونتها وتجاوبها وقدرتها على التكيف مع معالجة مسألة ازدواجية الجهود وضمان تنفيذ الولايات بفعالية وكفاءة في جميع الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة. وإذا ما قررت الدول الأعضاء في وقت لاحق أنها ترغب في بدء إجراء استعراض للولايات يتسم بمزيد من الطابع الرسمي، فإن منظومة الأمم المتحدة على استعداد، إذا ما طُلب منها ذلك، لدعمها في كل مراحل العملية.

الولايات التي تستهدف الصالح العام

3 – منذ عام 1946، أصدرت الهيئات الرئيسية الثلاث للأمم المتحدة – الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي – والأجهزة الفرعية التابعة لهذه الهيئات، ولايات[1] للكيانات التابعة للأمم المتحدة من خلال أكثر من 000 40 قرار ومقرر وبيان رئاسي. وهذه الولايات ليست مجرد نصوص أو أرقام على صفحات؛ بل إنها تمثل الرصيد الهائل والمتراكم لما يقرب من ثمانية عقود من التعاون العالمي وتعددية الأطراف. وقد ساعدت في تحقيق الاتفاق – ووضع معايير عالمية – بشأن بعضٍ من أهم قضايا عصرنا: التنمية المستدامة، والسلام والأمن، والعمل الإنساني، وحقوق الإنسان، وغيرها كثير.

(1) لأغراض هذا التقرير، تشير "الولاية" عموماً إلى طلب أو توجيه باتخاذ إجراءات من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة أو غيرها من الكيانات المنفذة، نص عليها ميثاق الأمم المتحدة أو قرار أو مقرر اعتمدته هيئة حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة. ويشير هذا التقرير أساسا إلى الولايات التي استشهدت بها كيانات الأمم المتحدة دعما للاحتياجات من الموارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026 وميزانية حفظ السلام للفترة 2025–2026. وقد يشير مصطلح "الولاية" (أو "مصدر الولاية") أيضاً إلى الوثائق المختلفة التي تتضمن هذه الطلبات أو التوجيهات الفردية (مثل القرارات والمقررات والبيانات الرئاسية وغيرها). وقد يقصد بمصادر الولاية أيضا التوصيات الواردة في تقارير الأجهزة الفرعية، مثل اللجان أو الهيئات الاستشارية أو التقنية، التي توجب اتخاذ إجراءات عقب اعتمادها من الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

4 - وتوجه الولايات أيضا العمل الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة[2] اليوم وتُمكِّن من القيام به. وتعمل منظومة الأمم المتحدة في أكثر من 100 1 موقع في أكثر من 190 بلداً وإقليماً، وتخدم تطلعات أكثر من 8 بلايين شخص وتحسّن حياة أكثر من 440 مليون شخص بشكل مباشر كل عام. وتوفر الأمم المتحدة منتدى تلتقي فيه جميع الدول الأعضاء معاً لإيجاد حلول للتحديات التي تشمل النزاعات وتغير المناخ والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الأزمات، وتعمل أيضاً في نفس الوقت على خلق عالم أكثر عدلاً للجميع من خلال تحقيق المساواة بين الجنسين وإدماج منظور الإعاقة وحماية الفئات الأكثر ضعفاً. ومن خلال الولايات، تعمل الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة معاً لتحقيق هذا الأثر الاستثنائي. وتبقى مهارة والتزام موظفي الأمم المتحدة الذين ينفذون هذه الولايات - خاصة في الظروف الصعبة - حجر الزاوية في قدرة منظومة الأمم المتحدة على الإنجاز.

أهداف التقرير

5 - إن هذه الإنجازات الجماعية هي نتيجة ولايات أنشأتها الدول الأعضاء. ويجب أن تظل في الصدارة وفي قلب الاهتمام في الوقت الذي نعمل فيه معاً لبناء منظومة للأمم المتحدة قادرة على تحقيق أثر أكبر في السنوات القادمة. واستعراض الدورة العُمرية للولايات خطوة مهمة في هذه العملية.

6 - وعلى وجه التحديد، يقدم هذا التقرير رؤى مفيدة بشأن كيفية إنشاء الولايات وتنفيذها واستعراضها، بالإضافة إلى مقترحات مقدمة للنظر فيها بشأن كيفية تعزيز كل من هذه المهام. ويقتصر التقرير بكامله على العمليات والخدمات المتعلقة بإنشاء الولايات وتنفيذها واستعراضها. ولا يتضمن أية محاولات لتقييم مزايا الولايات نفسها.

الأساس المنطقي والدروس المستفادة

7 - رغم أن الولايات ضرورية، فإن عددها الكبير يمكن أن يجلب معه تحديات عملية. وقد أشارت الدول الأعضاء إلى أن الإلمام بالمشهد العام للولايات أمر صعب؛ وأن خطر الازدواجية والتداخل بين الولايات هو خطر قائم، وقد تُلقي التكليفات المجمعة في الولايات عبئاً غير معقول على عاتق كل من منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء، وقد لا تؤدي الولايات دائماً إلى تخصيصات واضحة للموارد أو برامج واضحة لتحقيق أقصى قدر من التأثير، وقد تظل الولايات قائمة رغم انتهاء استعمالها الأصلي وانقضاء الغرض منها إذا لم تخضع للفحص المنتظم. كما قد تؤدي أوجه القصور في دعم الأمانة العامة للأمم المتحدة للدول الأعضاء إلى نشوء تحديات في كامل الدورة العُمرية للولايات.

8 - وتشكل الذكرى السنوية الثمانون لإنشاء الأمم المتحدة لحظة مناسبة لاستعراض هذه الحالة. وتتيح مبادرة الأمم المتحدة 80 الفرصة للقيام بذلك، إذ تأتي في وقت لم يتبق فيه سوى خمس سنوات على الموعد المحدد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي ضوء وجود حاجة ملحة للوفاء بما جاء في ميثاق المستقبل. والتعلم من التجربة أمر ضروري للبدء في هذا النوع من الاستعراض على نحو يتيح أفضل فرصة للتوصل إلى نتيجة ناجحة. ويرجع عهد الجهود المبذولة لتبسيط الولايات إلى عام 1954، وبدأ أحدث جهد رئيسي

(2) لأغراض هذا التقرير، تشير عبارة "منظومة الأمم المتحدة" إلى الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة. وتتألف الأمم المتحدة من ست هيئات رئيسية وأجهزة فرعية. وتتألف الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة من الهيئات الحكومية الدولية الخاصة بها وكيانات أخرى.

سابق في هذا الصدد في أعقاب مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 عندما دعت الدول الأعضاء إلى استعراض الولايات التي مضى عليها أكثر من خمس سنوات. وفي تقرير الأمين العام الذي استُهل فيه هذا الاستعراض (A/60/733) والصادر في عام 2006، جرى تحديد أربع مشاكل رئيسية هي: متطلبات الإبلاغ المرهقة؛ والتداخل بين الهيئات وداخلها؛ واستخدم هيكل للتنفيذ يفتقر إلى السلاسة ويتسم بالازدواجية؛ والفجوة بين الولايات والموارد.

9 - ومما يؤسف له أن ذلك الاستعراض والعملية الحكومية الدولية التي نتجت عنه بالتراضي العام لم يسفرا عن النتائج المنشودة. ولا تزال المشاكل التي حددها الاستعراض قائمة حتى اليوم، وتفاقمت على مدار العشرين عاماً الماضية بسبب عدم معالجتها.

الفرص الجديدة والنهج الجديد

10 - هناك أسباب تدعو للاعتقاد بأن مبادرة الأمم المتحدة 80 يمكن أن تحقق نتائج أفضل مما حققته الجهود السابقة، بشرط أن تكون الدول الأعضاء مستعدة للاستثمار بشكل كافٍ في تلك العملية التي ستكون صعبة ومعقدة. ويسعى هذا التقرير إلى الاستفادة من عدة عوامل يمكن أن تعزز معاً تحقيق نتائج قوية. وهو يعكس الدعوات التي أطلقتها الدول الأعضاء خلال الاجتماعات غير الرسمية للجمعية العامة بشأن مبادرة الأمم المتحدة 80 إلى ضمان أن يعزز التغيير التحوُّلي ميثاق الأمم المتحدة، ويوطد جميع الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة على قدم المساواة، ويبني على الإصلاحات القائمة لتحقيق نتائج ملموسة على الصعيد القطري. وكما ذكر أعلاه، فإنه يتسق أيضا مع الطلب الوارد في قرار الجمعية العامة 318/79.

11 - ومن خلال القدرات التي لم تكن متاحة من قبل في مجال تحليل البيانات، يزود هذا التقرير الدول الأعضاء بمزيد من المعلومات وبفهم أكمل لمشهد الولايات الحالي. بل إن تفاقم المشاكل التي تم تحديدها في عام 2006 يمكن أن يساعد في تركيز الاهتمام والإرادة السياسية. وربما كان الأهم من ذلك هو أن هذا التقرير يتخذ نهجاً مختلفاً بشكل ملحوظ عن الجهود السابقة، الأمر الذي قد يفتح طريقاً للمضي قدماً.

12 - فبدلاً من تناول الولايات كل منها على حدة وفحصها واحدة تلو الأخرى كما حدث في عام 2006 في عمليةٍ استعصت إدارتها في نهاية المطاف، يقترح الأمين العام في هذا التقرير نهجاً يركز على المشاكل البنيوية أو الهيكلية التي جرى الوقوف عليها في كامل الدورة العمرية للولايات. ويتضمن التقرير تحليلا للظروف التي يجري فيها إنشاء الولايات في بادئ الأمر، ثم تنفيذها وأخيراً استعراضها لمعرفة تأثيرها، ويقدم مقترحات في كل خطوة من شأنها أن تعالج التحديات المحتملة. ويضع التقرير الأساس لعملية تجديد محتملة للطرق التي تُترجم بها إرادة الدول الأعضاء المعبر عنها في الولايات إلى أثر على أرض الواقع.

13 - والدول الأعضاء هي التي لها أن تقيّم النهج المبين في هذا التقرير وأن تحدد الخطوات الإضافية التي قد يكون لها ما يبررها. وقد تشمل تلك الخطوات عملية حكومية دولية مصممة بعناية ليتم تنفيذها ضمن إطار زمني محدد. ويعتزم الأمين العام أيضاً، بموجب سلطته الحالية، اتخاذ عدد من الإجراءات لتعزيز الإلمام بالولايات وتبسيط العمل وتحسين تنفيذ الولايات وتعزيز الاستعراضات.

النطاق والمنهجية

14 - تتنوع الولايات بشكل كبير في طابعها، وتتراوح بين تلك التي تحدد أطر عمل طويلة الأجل وواسعة النطاق إلى التوجيهات الأكثر استهدافاً التي تتناول قضايا محددة. ويدرس نطاق هذا التقرير الدورة العمرية

للولايات الصـــادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصـــادي والاجتماعي والأجهزة الفرعية التابعة لهذه الهيئات. وعلى الرغم من أن هذه الأجهزة يمكن أن تصدر – وهي تصدر بالفعل – ولايات تؤثر على منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً – وأهداف التنمية المستدامة هي أحد الأمثلة البارزة على ذلك – فإن العديد من الولايات يتعلق بالأمانة العامة بشكل أساسي.

15 – والأمثلة الواردة في هذا التقرير مستمدة في كثير من الحالات – ولكن ليس حصـرا – من بيانات تغطي الأمانة العامة بكاملها لإبراز المشاكل التي تعاني منها منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً. ومصادر البيانات مذكورة في جميع أجزاء التقرير، وتشمل أساساً المكتبة الرقمية للأمم المتحدة؛ وإحصاءات مجلس الرؤســـاء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنســـيق؛ والبيانات الواردة في التقارير المقدمة إلى الهيئات الرئيســـية المعنية؛ والخطط الاســـتراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة؛ والميزانيات البرنامجية للأمم المتحدة؛ والاستعراضات المنفذة على نطاق المنظومة؛ وتقارير الجهات المانحة.

ثانيا – إنشاء الولايات

16 – من خلال إنشـاء الولايات، تقوم الدول الأعضـاء بتوجيه وإرشـاد منظومة الأمم المتحدة في كيفية التصدي للتحديات العالمية وتحسين حياة مئات الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم كل عام وفقاً لقيم وأهداف الميثاق. وتهدف هذه الولايات إلى تحقيق نتائج واقعية. لذلك، فإن النهج الفعالة ضـــرورية لإنشـــاء ولايات من شأنها أن تؤدي إلى إحداث تأثير.

17 – وفي هذا الفرع، تحدَّد عقبتان رئيســـتان تواجهان الإنشـــاء الفعال للولايات: (أ) عدم الإلمام الجيد بكامل مشـهد الولايات القائمة وبعمل الهيئات المختلفة المنشـئة للولايات؛ و (ب) صـعوبات تصـميم الولايات التي قد تقيد الأثر أثناء تنفيذها. ويجري بحث كل مسـألة من هاتين المسـألتين واقتراح حلول محتملة لإنشـاء ولايات من شأنها أن تحقق تأثيراً أقوى في السنوات القادمة.

عدم الإلمام الجيد بكامل مشهد الولايات وبمختلف الهيئات التي تصدرها

18 – من الشروط المسبقة الأساسية لإنشاء ولايات مؤثرة الإلمامُ الكامل بمشهد الولايات: ما هي الولايات الموجودة بالفعل بشـأن نفس المواضـيع أو المواضـيع ذات الصـلة؛ وما هي الجهات التي اعتمدتها؛ وما هي الجهات التي تقوم بتنفيذها، وما هي النتائج. وغالباً ما يصـعب على الدول الأعضـاء الحصـول على إجابات وافية عن هذه الأسئلة، وهو أمر لا يساعد في إنشاء ولايات فعالة.

عدم اكتمال سجلات الولايات وتفاوت الدعم

19 – توجد في منظومة الأمم المتحدة بأسـرها أكثر من 20 هيئة حكومية دولية تصْـدر ولايات[3]، منها الهيئات الرئيســـية الثلاث المذكورة أعلاه. ومع ذلك، لا يوجد ســـوى عدد محدود من الســـجلات التي تجمع نصـوص الولايات وتتيح للدول الأعضـاء الاطّلاع عليها بسـهولة. ويشكل ذلك تحدياً عملياً خطيراً في سـبيل الحصـول على معلومات شـاملة عن الولايات القائمة والمسؤوليات الحالية داخل منظومة الأمم المتحدة وعلى

(3) لأغراض هذا التقرير، سيستخدم مصطلح "الهيئات المنشئة للولايات" للإشارة إلى أي من هذه الهيئات الحكومية الدولية، بما في ذلك الهيئات الرئيسية المعنية في الأمم المتحدة وأجهزتها الفرعية.

فهم كامل للمشـــهد العام. ولا تزال هذه الثغرات قائمة على الرغم من دعوات الجمعية العامة وغيرها لتوســيع نطاق استخدام المستودعات الرقمية لتعزيز الذاكرة المؤسسية (انظر، على سبيل المثال، قرار الجمعية العامة 335/77).

20 - ومع أن الأمانة العامة تقدم دعماً موضـوعياً مخصـصـاً لفرادى الهيئات المنشـئة للولايات، لا يوجد سـوى القليل من الخدمات لتعزيز الإلمام بالولايات أو التنسـيق بين هذه الهيئات. ونتيجة لذلك، قد تعمل تلك الهيئات في عزلة نسبية دون وعي كامل ببرامج عمل الهيئات الأخرى. وتتباين أيضـا القدرة على تقديم الدعم الحكومي الدولي تبايناً كبيراً بين كيانات منظومة الأمم المتحدة، ولا يوجد تفاعل رســـمي يذكر بين تلك الكيانات يمكن أن ينقل بسرعة الخبرة الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن القضايا ذات الصلة إلى الدول الأعضـاء أثناء إنشـاء الولايات. ونتيجة لذلك، قد تحتاج الدول الأعضـاء إلى التشـاور مع العديد من النظراء المختلفين في الأمم المتحدة من أجل الحصـــول على المعلومات التي تريدها خلال عملية إنشـــاء الولاية، مما يرفع من تكاليف المعاملات، خاصـة بالنسـبة للوفود الأصـغر حجماً، ويمكن أن يسـهم في تحقيق نتائج أقل تأثيراً.

التداخل بين الهيئات المنشئة للولايات

21 - تداخل المواضـيع التي تتناولها الهيئات المنشـئة للولايات هو نتيجة أخرى لضـعف الإلمام بمشـهد الولايات وتفاوت مستوى التنسيق بين مختلف تلك الهيئات. فعلى سبيل المثال، منذ عام 1990، يظهر سنويا ما متوسطه 20 موضـوعاً غطته قرارات الجمعية العامة في قرارات اتخذها المجلس الاقتصـادي والاجتماعي أو مجلس حقوق الإنســـان. وقد يكون هذا التداخل مفيداً عندما يعزز التكامل بين مختلف الهيئات المنشـــئة للولايات بشـــأن موضـــوع معين. ومع ذلك، لا يمكن أن يحدث هذا إلا إذا كان قرار معالجة موضـــوع ما في هيئات مختلفة مقصوداً ومستنداً إلى معلومات كاملة.

22 - وقد يؤدي غياب ذلك إلى ازدواجية غير مثمرة. وهناك أمثلة على ذلك بالفعل، مثل متطلبات الإبلاغ المتوازية لدى الهيئات المنشئة للولايات بشأن نفس الموضوع. وقد يؤدي هذا النوع من الازدواجية إلى إضـــعاف الأثر وتوليد تكاليف إضـــافية كبيرة، وفي نفس الوقت أيضـــا، تحميل الدول الأعضـــاء عبئا ثقيلا. ويعتمد التقييم المســـبق لما إذا كان التداخل المحتمل ســـيثبت أنه مثمر اعتمادا كبيرا على الإلمام بمشـــهد الولايات بكامله، الذي لا يزال بعيد المنال في الوقت الحاضر.

الحلول المقترحة لتحسين الإلمام بمشهد الولايات

23 - هناك عدة مبادرات يجري تنفيذها بالفعل لتحســـين الإلمام بكامل مشـــهد الولايات. وتشـــمل هذه المبادرات ســـجلا رقميا للولايات منشـــأً من خلال مبادرة الأمم المتحدة 80[4]، وســـجلا رقميا للولايات يغطي مجلس حقوق الإنسان أنشأته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان[5]، وسجلا رقميا يغطي الوثائق والقرارات المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[6]. وتواصل الجمعية العامة أيضاً وضع

(4) متاح على: https://mandates.un.org/.

(5) متاح على: https://hrcmap.ohchr.org/.

(6) متاح على: https://unfccc.int/documents.

قائمة بالأحكام ذات الصلة لتنشيط أعمالها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساعد المقترحات التالية في زيادة تحسين الإلمام بالولايات والتنسيق والدعم المقدم للدول الأعضاء أثناء إنشاء الولايات:

(أ) الإسراع في إنشاء سجلات شاملة لنصوص الولايات الحالية الصادرة عن جميع الهيئات المنشئة للولايات؛

(ب) تحسين الدعم الذي تقدمه الأمانة العامة للدول الأعضاء أثناء إنشاء الولايات، استناداً إلى الأولويات التي تحددها الدول الأعضاء؛

(ج) تعزيز الدعم الذي تقدمه كيانات الأمم المتحدة لتنسيق وتعزيز زيادة بروز الولايات في عمل الهيئات المنشئة للولايات؛

(د) استحداث أدوات باستخدام الذكاء الاصطناعي للمساعدة في صياغة الولايات، بطرق منها إنتاج معلومات موجزة لتمكين الدول الأعضاء من اتخاذ القرارات، والإشارة إلى أوجه التكامل أو الازدواجية المحتملة في مسودات النصوص أو جداول أعمال الاجتماعات في مختلف الهيئات المنشئة للولايات.

الصعوبات المصادَفة في تصميم الولايات

24 - يساعد تصميم الولايات بالطريقة المثلى منذ البداية على ضمان تعظيم الأثر أثناء التنفيذ. ومع ذلك، هناك ما قد يثير القلق في الاتجاهات التي شوهدت مؤخرا في تصميم الولايات. إذ يتزايد حاليا طول نصوص الولايات وطابعها الإلزامي، ومن المحتمل بدرجة أقل أن يرد فيها نصّ على توفير الموارد اللازمة لتمويل الأنشطة الجديدة التي تدعو إليها.

زيادة عدد القرارات وطولها

25 - زاد كثيرا عدد وطول القرارات التي تتخذها الهيئات المنشئة للولايات مع مرور الوقت. وازدادت أعداد القرارات المتخذة سنويا بشكل حاد في الجمعية العامة في الثمانينيات ومجلس الأمن في التسعينيات، واستقر معظمها الآن عند هذه المستويات المرتفعة. والأكثر إثارة للدهشة هي زيادة طول قرارات معينة. فمنذ عام 2020، ارتفع متوسط عدد كلمات قرارات الجمعية العامة بنسبة 55 في المائة، ومتوسط عدد كلمات قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأكثر من 95 في المائة. وزاد عدد كلمات قرارات مجلس الأمن إلى أكثر من الضعف منذ عام 1995. وفي عام 2024، بلغ متوسط طول القرارات التي اتخذتها هذه الهيئات الرئيسية الثلاث أكثر من 000 3 كلمة لكل قرار - أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف متوسط طولها قبل 30 عاماً.

26 - وقد تُضفي النصوص الأطول قيمة مضافة من خلال معالجة القضايا بشكل شامل، تُذكر فيه الاعتبارات ذات الصلة ويفضي إلى تعزيز الأهداف المهمة. إلا أن النصوص الأكثر تعقيداً يمكن أن تطمس الأولويات وتنتقص من التأثير المحتمل. يضاف إلى ذلك أنه كلما زاد طول النصوص، ارتفعت التكاليف المرتبطة بإنتاجها. وقد حدثت هذه الاتجاهات على خلفية ركود تمويل الميزانية العادية إلى حد كبير منذ عام 2020. وتدرك الهيئات المنشئة للولايات هذه التحديات، إذ أوصت الجمعية العامة، على سبيل المثال، بنصوص أقصر وذات منحى عملي لتيسير إحداث التأثير (انظر القرار 335/77).

ازدياد المهام مع تناقص الموارد والمرونة

27 - الأمر الأكثر إثارة للقلق من منظور توافر الموارد هو أن الهيئات المنشئة للولايات أصبحت تطلب الآن أيضا بشكل متزايد مهام جديدة دون توفير ما تحتاجه من موارد. ففي عام 2024، طلبت أكثر من 15 في المائة من قرارات الجمعية العامة القيام بأنشطة جديدة "في حدود الموارد المتاحة". وباتت القرارات التي تتطلب التنفيذ "في حدود الموارد المتاحة" أكثر انتشاراً اليوم بأكثر من أربعة أضعاف ما كانت عليه في عام 2000. وكان استعراض الولايات لعام 2006 قد حدد بالفعل عدم كفاية الموارد كمشكلة حرجة، إلا أنها تفاقمت منذ ذلك الحين. ومواصلة التكليف بأنشطة جديدة بدون موارد أمر غير قابل للاستمرار. فهو يقوض القدرة على تحقيق الأثر ويحد من المرونة في تخصيص الموارد بشكل استراتيجي. ويؤدي ذلك بمرور الوقت إلى انفصال متزايد بين التوقعات والأثر الحقيقي، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تآكل الثقة في المنظمة.

28 - وثمة مسألة ذات صلة وهي ميل الولايات إلى تحديد الكيانات التي ينبغي أن تنفذها. إذ يتضمن ما يقرب من نصف الولايات السارية[7] تكليفا واحدا على الأقل لكيان محدد بتنفيذ مهام. وتشير الأدلة المتناقلة أيضاً إلى زيادة في الولايات التي تحدد بالتفصيل الأنشطة التي يجب القيام بها وكيفية القيام بها. وقد لا تراعي مثل هذه التكليفات الإلزامية الموارد أو القدرات المتاحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مما قد يضعف الأثر ويعطل الأنشطة الأخرى. كما تقيد النزعة الإلزامية للولايات الجهود الرامية إلى تحديد الترتيبات الأكثر فعالية لتنفيذ الولايات على أساس المزايا النسبية في منظومة الأمم المتحدة بكاملها، الأمر الذي قد يزيد من تقليص الأثر.

الحلول المقترحة لتحسين تصميم الولايات

29 - يجب أن تسير الجهود المبذولة لتحسين تصميم الولايات في إطار الاحترام الكامل لصلاحيات الدول الأعضاء، التي تعتمدها. وقد قصد بالمقترحات التالية أن تنظر فيها الدول الأعضاء وتستعين بها في صياغة نصوص واضحة وموجزة وقابلة للتنفيذ وذات إمكانية أكبر لإحداث تأثير أثناء التنفيذ:

(أ) تقليص طول نصوص الولايات حيثما أمكن من أجل ضمان تنفيذ الولايات بفعالية وزيادة تأثيرها (تمشيا مع التوصيات الواردة في الفقرة 45 من قرار الجمعية العامة 335/77)؛

(ب) صوغ ولايات تتيح للأمين العام المرونة المناسبة لإسناد المهام على أساس المزايا النسبية والموارد على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

(ج) الامتناع عن التكليف بمهام جديدة غير مدعومة بموارد مقابلة أو بتخفيض صريح في المهام الأخرى التي تم التكليف بها؛

(د) القيام، فيما يتعلق بالولايات الجديدة، باستكمال تقديرات نفقات الميزانية العادية التي يعدها الأمين العام (وفقا للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة) بمعلومات إضافية عن الأنشطة البرنامجية ذات الصلة المنفذة في منظومة الأمم المتحدة بأسرها والممولة من جميع مصادر التمويل.

(7) تشير عبارة "الولايات السارية" إلى ما يقرب من 000 4 مصدر من مصادر الولايات يستشهد به في وثائق البرامج وميزانيات حفظ السلام الصادرة عن الأمانة العامة منذ عام 2026، بما في ذلك الكيانات التي تشكل أمانتُها جزءاً من الأمانة العامة.

ثالثا – تنفيذ الولايات

30 – تنفيذ الولايات هو الطريقة التي تنجز بها منظومة الأمم المتحدة المهام المنوطة بها من قبل الدول الأعضاء، بدءاً من المبادرات العالمية الرئيسية مثل أهداف التنمية المستدامة وميثاق المستقبل إلى البرامج والأنشطة المحددة. إنها الطريقة التي تساعد بها منظومة الأمم المتحدة في ترجمة الاتفاقات بشأن الأهداف الرئيسية، مثل المساواة بين الجنسين، إلى تحسينات حقيقية ومجدية على أرض الواقع. وتنفيذ الولايات هو أيضاً الأساس الذي تستند إليه الدول الأعضاء والجمهور الأوسع نطاقاً في تقدير قيمة منظومة الأمم المتحدة. وكما هي الحال مع إنشاء الولايات، يجب أن يظل التأثير هو المبدأ الحاكم.

31 – وقد جرى في هذا الفرع تحديد ثلاثة شواغل قد تعيق تنفيذ الولايات وتقلل الأثر: (أ) ازدياد عدد الاجتماعات والتقارير؛ و (ب) عدم كفاية إدارة تنفيذ الولايات؛ و (ج) طرائق التمويل غير المتوائمة. وسيجري النظر في كل مسألة من هذه المسائل، واقتراح حلول محتملة تستند إلى إصلاحات الأمم المتحدة لعام 2018 وتكمل الجهود الأخرى الجارية من خلال مبادرة الأمم المتحدة 80.

زيادة أعداد الاجتماعات والتقارير

32 – تشكل الاجتماعات والتقارير عنصراً أساسياً في تنفيذ الولايات. فهي تتيح الحوار وتبادل المعلومات، وكلاهما أمران حاسمان للاتفاق على القضايا الهامة ووضع المعايير التي توجه النظام الدولي. وتُبقي الاجتماعات والتقارير الدول الأعضاء على علم بالتطورات الرئيسية وتتيح لها تقديم الإرشادات اللازمة. وهي في نهاية المطاف وسيلةٌ أساسية للتمكين من إحداث تأثير أقوى.

33 – وهي أيضا مكلِّفة: ففي عام 2024، أنفقت الأمانة العامة أكثر من 360 مليون دولار على التكاليف المباشرة المرتبطة بالاجتماعات والتقارير، مثل التحرير والترجمة التحريرية، أو أكثر من 10 في المائة من الميزانية العادية. ومن شأن التكاليف غير المباشرة، بما في ذلك البحث والصياغة، أن ترفع هذا الرقم بشكل كبير. وبالنظر إلى ما للاجتماعات والتقارير من وظائف مهمة واستهلاكها الكبير للموارد، يبدو من المناسب استعراض هذه الولايات لضمان تحقيق أقصى قدر من التأثير.

زيادة عدد الاجتماعات

34 – تيسر الأمم المتحدة آلاف الاجتماعات كل عام، منها 000 27 اجتماع في عام 2024 وحده. وهي محافل أساسية تلتقي فيها الدول الأعضاء معاً لإيجاد حلول للتحديات وتحديد الأولويات. ومع ذلك، فقد زاد أيضاً عدد الاجتماعات ومتطلبات الدعم المرتبطة بها في السنوات الأخيرة. ونتيجة لذلك، يتم الآن تخصيص حصة أكبر من الطاقة الاستيعابية الإجمالية لدعم الاجتماعات. وقد بلغ عدد الاجتماعات ذروته في عام 2019 لكنه انخفض بشكل حاد خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). واستأنفت الاجتماعات منذ ذلك الحين اتجاهاً صعوديا قوياً ولكنها لم تعد بعدُ إلى مستويات ما قبل الجائحة.

35 – وفي عام 2025، احتاجت أكثر من 240 هيئة، بما في ذلك اللجان والمنتديات الأخرى التي أنشأتها الهيئات الرئيسية الثلاث، إلى دعم الأمانة العامة. وعلى الرغم من الجهود السابقة لتقليص عدد هذه الهيئات، فإن عددها الآن يزيد بمقدار 8 هيئات عمّا كان عليه الأمر منذ عقد من الزمن، حيث تم إنشاء أكثر من 60 هيئة جديدة وإيقاف أكثر من 50 هيئة خلال تلك الفترة. ويُلقي العمل المرتبط بدورة إنشاء هذه الهيئات وإغلاقها مطالب إضافية على موارد الأمانة العامة تتجاوز خدمات الاجتماعات العادية. ويمكن

للتكنولوجيا الجديدة مثل الذكاء الاصـــطناعي أن تعزز الكفاءة وتتيح دعما أفضـــل للدول الأعضـــاء أثناء الاجتماعات. وفي حين أن بعض هذه الأدوات يســـتخدم بالفعل، فإن اعتمادها على نطاق أوســـع يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التحسينات.

زيادة عدد التقارير

36 - تمثل التقارير الصـــادر بها تكليف حصـــة كبيرة من نواتج الأمانة العامة، حيث إن حوالي 55 في المائة من مصـادر الولايات السـارية تطلب تقديم تقارير. والتقارير، شـأنها شـأن الاجتماعات، هي جزء مهم من تنفيذ الولايات. وفي عام 2024، نشـــرت الأمانة العامة أكثر من 100 1 تقرير، بزيادة قدرها 20 في المائة تقريباً منذ عام 1990. ويغطي أكثر من 60 في المائة من هذه التقارير مواضـــيع متكررة. كما تتناول تقارير خاصة بهيئات مختلفة قضايا متشابهة.

37 - ويتزايد حاليا أيضـــا طول التقارير، حيث ارتفع متوســـط عدد الكلمات بنســـبة 40 في المائة منذ عام 2005. ويبلغ متوســـط عدد الكلمات في التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصـــادي والاجتماعي الآن حوالي 300 11 كلمة لكل تقرير، أي أطول بحوالي الثلث من الحد الأقصـــى الموصـــى به لتقارير الأمانة العامة. ولا يُقرأ معظم التقارير على نطاق واســـع رغم ضـــخامة عددها أو ربما بسبب ضـخامة عددها، جزئياً. ففي عام 2024، كانت نسبة التقارير التي تم تنزيلها من شبكة الإنترنت أقل من 2000 مرةً تقرب من 65 في المائة، في حين أنه تم تنزيل نســـبة الـــــ 5 في المائة الأعلى تنزيلا من التقارير 500 5 مرة على الأقل. وإحصـاءات التنزيل وحدها ليست دليلاً على فائدة التقرير: فالقضـايا المهمة قد لا تجد دائماً جمهوراً واســـعاً من القراء. ومع ذلك، فإن هذه الأرقام هي مؤشـــر على الحاجة إلى إجراء مناقشات أوسع نطاقا عند النظر في التقارير.

الحلول المقترحة لتبسيط الاجتماعات والتقارير

38 - تُقدَّم المقترحات التالية بهدف تعظيم قيمة الاجتماعات والتقارير وتسـتهدف تعزيز التوازن المناسـب بين الوظائف الداعمة للدول الأعضاء والأثر المباشر:

(أ) تحديدُ أولويات طلبات التقارير والاجتماعات التي ترد في الولايات وتبسيطُها؛

(ب) تقديم تقارير أقصر وتقليص الحد الأقصى لعدد الكلمات؛

(ج) الجمع بين التقارير التي تغطي مواضـــيع وســـياقات متشـــابهة حيثما كان ذلك ممكناً (على ســبيل المثال من خلال دمج التقارير الإقليمية المنفصـــلة حول نفس الموضـــوع في بعضـــها البعض أو تقديم تقرير واحد إلى هيئات مختلفة منشئة للولايات تطلب تقارير عن مواضيع متشابهة)؛

(د) إصدار التقارير في صيغ مختلفة استنادا إلى الاحتياجات ونوع المحتوى؛ فيمكن أن تكون التقارير الأولى أطول، تليها تحديثات أقصـر أو لوحات متابعة تصـويرية أو إحاطات حضـورية أو غير ذلك من الصيغ؛

(هـ) نشر إحصاءات التنزيل لجميع التقارير لإثراء المزيد من المناقشات حول ممارسات الإبلاغ.

عدم كفاية إدارة وتنسيق التنفيذ

39 - مع أن الاجتماعات والتقارير هي وسيلة لتحقيق غاية، فإن الأهداف النهائية للدول الأعضاء من الولايات هي تحسين حياة الناس والتغلب على التحديات. ويعتمد تحقيق هذا النوع من التأثير اعتماداً كبيراً على الإدارة الفعالة لتنفيذ الولايات. وأي قصور في هذا الصدد من شأنه أن ينتقص من أهداف الدول الأعضاء ويقلل من الأثر في نهاية المطاف.

سوء تقسيم العمل داخل منظومة الأمم المتحدة

40 - يتطلب التنفيذ الفعال والمؤثر توزيعاً واضحاً للمسؤوليات على أساس عوامل الكفاءة وأسس المساءلة المتفق عليها. ومع ذلك، فإن العمليات والممارسات الحالية لا تمكّن منظومة الأمم المتحدة من تحقيق تقسيم واضح للعمل. والتنسيق الفعال بين مختلف الكيانات أثناء إعداد الميزانيات والبرامج محدود. ومع أن الإصلاحات الأخيرة قد عززت التنسيق على المستوى القطري، فإن هذه الإصلاحات لم تقابلها بعدُ تحسينات مماثلة على المستوى العالمي.

41 - وتركز الرقابة الحالية في منظومة الأمم المتحدة تركيزا رئيسيا على تخطيط البرامج والميزانيات والمسائل التشغيلية لفرادى كيانات الأمم المتحدة بمعزل عن بعضها البعض، بدلاً من السعي إلى ضمان المواءمة الاستراتيجية على نطاق المنظومة لتحقيق الأثر والكفاءة. ويتجلى ذلك بشكل خاص في الأمانة العامة، حيث تستشهد الكيانات بمصادر ولايات يقارب عددها 000 4 مصدر كأساس تشريعي للميزانيات البرنامجية المقترحة. وتستشهد العديد من الكيانات بنفس الولايات. ويشير حوالي 50 استشهاداً إلى ولايات تبدو مهملة، مثل الأهداف الإنمائية للألفية.

مخاطر الازدواجية

42 - تتمثل إحدى النتائج المحتملة لعدم وضوح تقسيم العمل في الازدواجية، التي يزداد احتمال حدوثها عندما تعمل العديد من كيانات الأمم المتحدة على تنفيذ نفس الولايات. وهذه الحالات ليست سلبية بطبيعتها: فالشركاء الذين يعالجون معاً قضايا معقدة يمكن أن يضيفوا قيمة تكميلية عندما يكون ذلك جزءاً من استراتيجية مقصودة ومتماسكة. وتُظهر أطر عالمية من قبيل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وميثاق المستقبل كيف يمكن للولايات أن تجمع منظومة الأمم المتحدة معاً لتحقيق ومضاعفة الأثر بدلاً من التسبُّب في ازدواجية الجهود. وفي بعض الحالات، قد يكون التداخل الإيجابي مطلوباً لتحقيق هذا التأثير المضاعِف.

43 - إلا أن هناك دلائل على وجود مخاطر ازدواجية في تنفيذ الولايات تستحق مراجعة أدق. ففي ركيزة التنمية، على سبيل المثال، تستشهد كيانات متعددة بحوالي نصف الولايات المستشهد بها في الميزانية البرنامجية. وفي ركيزة السلام والأمن، يبلغ المعدل حوالي 33 في المائة. وقد يساهم تداخل الاستشهادات بالولايات أيضاً في التداخل الوظيفي، حيث تقوم عدة كيانات بتنفيذ نفس المهام لإنجاز نفس الولايات[8]. ويظهر هذا التداخل بوضوح في عدد من المهام، بما في ذلك السياسات، والبيانات، والإحصاءات، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية، والدعم المعياري، والتنسيق. كما يتم تكرار الخدمات المشتركة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والمشتريات والموارد البشرية، على نطاق واسع في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة.

(8) ترد المهام المعنية في قرار الجمعية العامة 243/71.

وتدرس مسارات عمل منفصلة لمبادرة الأمم المتحدة 80 هذه القضايا بمزيد من التفصيل. كما تسلط التقييمات الأخيرة لجهود الإصلاح الجارية، بما في ذلك إعادة تنظيم أفرقة الأمم المتحدة القطرية[9]، الضوء على الفرص المتاحة لتوحيد الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق نتائج أفضل بصورة مشتركة.

الحلول المقترحة لتحسين إدارة التنفيذ

44 - أدت إصلاحات الأمم المتحدة التي اعتمدت في عام 2018 إلى تحسين تنفيذ الولايات، مما أدى، على سبيل المثال، إلى ارتفاع مستوى الرضا بشكل عام بين الدول الأعضاء عن دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتساعد هذه الجهود في دفع منظومة الأمم المتحدة نحو اتِّباع نهج أكثر اتساقاً وترابطاً. وتهدف المقترحات التالية إلى البناء على هذه التحسينات لتعزيز تقسيم العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، في ظل رقابة استراتيجية أكثر صرامة، لتحقيق أثر أكبر في السنوات القادمة:

(أ) تعزيز الرقابة الاستراتيجية الداخلية لتقسيم العمل في منظومة الأمم المتحدة على جميع المستويات لضمان فعالية وكفاءة الدعم البرنامجي والتشغيلي. ويعتمد هذا على التزامات الإصلاح لعام 2018 والجهود المبذولة لتعزيز الدور القيادي لنظام المنسقين المقيمين؛

(ب) ضمان قيام كيانات الأمم المتحدة باستعراض الاستشهادات بالولايات في برامجها وميزانياتها بحيث لا تستشهد الكيانات إلا بالولايات التي تملك في سبيل إنجازها مزايا نسبية ملموسة؛

(ج) الاستفادة على نحو أفضل من منابر التنسيق على نطاق المنظومة (مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق) لتجنب الازدواجية وضمان الاستخدام الاستراتيجي للموارد على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

عدم تواؤم طرائق التمويل: تعمُّق التجزؤ

45 - التمويل شرط مسبق أساسي لتنفيذ الولايات. وتأتي الغالبية العظمى من أموال منظومة الأمم المتحدة من التبرعات - حوالي 80 في المائة في عام 2023. وبالنسبة للأمانة العامة، يبلغ هذا الرقم حوالي 40 في المائة. ويتم تمويل معظم عمليات التنفيذ على الصعيد القطري من هذه التبرعات، التي يتهددها الخطر بشكل خاص في البيئة الحالية التي تشهد تخفيضات في التمويل. وفيما يتعلق بالأنصبة المقررة، فإن الدول الأعضاء ملزمة بموجب الميثاق بدفع ما عليها بالكامل وفي الوقت المحدد. ويجب أن يكون التمويل المقرر قابلاً للتنبؤ به، ولكنه أيضاً مخصص بشدة لأغراض محددة.

46 - لذلك، فإن ممارسات الدول الأعضاء في تخصيص الأموال لها عواقب بعيدة المدى. وغالباً ما تعيق هذه الممارسات، بما في ذلك التخصيص لأغراض محددة وصغر حجم المبالغ الممنوحة، تحقيق أقصى قدر من التأثير ويمكن أن تؤدي إلى تفاقم تجزؤ البرامج.

(9) انظر https://www.un.org/system-wide-evaluation-office/sites/default/files/2025-07/SWEO_2025_001%20Evaluation%20Report_0.pdf.

كثافة الاتجاه إلى تخصيص الأموال لأغراض محددة وتوزيعها على عدد مفرط من الأنشطة

47 - على الرغم من الالتزامات الواردة في اتفاق التمويل، الذي تم اعتماده في عام 2019 وتنقيحه مؤخراً في عام 2024، لا يزال التخصيص لأغراض محددة يمثل تحدياً متزايدا وواسع الانتشار. وفي عام 2023، كان أكثر من 85 في المائة من التبرعات المقدمة لمنظومة الأمم المتحدة مخصصا لأغراض محددة، وأفاد ما يقرب من 40 في المائة من الدول الأعضاء، في استقصاء الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2024، بأن التخصيص لأغراض محددة هو النهج المفضل لديها. وهذا يعيق مرونة كيانات الأمم المتحدة في توجيه الموارد لتحقيق أقصى قدر من التأثير.

48 - وبالإضافة إلى التخصيص لأغراض محددة، تميل الجهات المانحة إلى تخصيص مبالغ صغيرة نسبياً في كل منحة تقدمها، مما يؤدي أساسا إلى توزيع الأموال على عدد مفرط من الأنشطة. وفي عام 2023، كانت أكثر من 60 في المائة من معاملات المِنح المقدمة من الجهات المساهمة الحكومية أقل من مليون دولار. ونتيجة لذلك، لم تغط حوالي 75 في المائة من معاملات المِنح إلا 16 في المائة من مجموع التبرعات في ذلك العام. وتؤدي المنح الأصغر حجماً والأكثر عدداً إلى ارتفاع التكاليف العامة وتكاليف المعاملات، مما يتطلب من كيانات الأمم المتحدة قضاء المزيد من الوقت في العملية على حساب الأثر.

تناقص التأييد لصناديق التمويل الجماعي

49 - في عام 2023، تم توجيه أقل من 10 في المائة من التبرعات من خلال صناديق التمويل الجماعي - أي أقل بكثير من هدف الـ 30 في المائة المحدد في اتفاق التمويل. وتوفر صناديق التمويل الجماعي آلية للتغلب على التحديات التي تنشأ عن التخصيص لأغراض محددة وصغر حجم المِنح، ولكن دعم الجهات المانحة لها آخذ في الانخفاض. وقد تناقصت حصة التمويل الإنساني الموجه من خلال صناديق التمويل الجماعي على المدى الأطول، وتمثل الآن حوالي 7 في المائة من جميع الأموال. وبعد ارتفاع المساهمات في صناديق التمويل الجماعي التي تركز على التنمية في وقت سابق، انخفضت مرة أخرى مؤخراً، إذ تناقصت بنسبة تزيد عن 30 في المائة منذ عام 2021.

تعمُّق تجزؤ البرامج

50 - يمكن أن تتفاعل طرائق التمويل الشديدة التخصيص لأغراض محددة التي تتبعها الدول الأعضاء مع التجزؤ الحالي للبرامج في منظومة الأمم المتحدة، على حساب أثر الولايات. ويمكن ملاحظة هذا التجزؤ في التنفيذ في مختلف المواضيع الرئيسية، مثل أهداف التنمية المستدامة. ففي عام 2023، استأثرت أربعة من كيانات الأمم المتحدة في المتوسط بأكثر من 80 في المائة من الإنفاق على كل هدف من أهداف التنمية المستدامة. وتوزعت نسبة الـ 20 في المائة المتبقية من التمويل على ما يصل إلى 20 كياناً آخر، مما يثير تساؤلات حول ما إذا كانت هذه الكيانات تستفيد من المزايا النسبية أو تحمل نفسها فوق طاقتها.

51 - كما يظهر التجزؤ بوضوح في الأمانة العامة، التي لا تتلقى إلا حوالي 20 في المائة من موارد منظومة الأمم المتحدة لكنها تضم حوالي 80 في المائة من كيانات منظومة الأمم المتحدة التي يقودها مسؤول برتبة أمين عام مساعد أو برتبة أعلى. ويتجلى التجزؤ بشكل خاص في الميزانية العادية للأمم المتحدة، التي لا تمثل سوى 5 في المائة من إجمالي موارد منظومة الأمم المتحدة ولكنها مقسمة إلى مئات البرامج والبرامج الفرعية، التي يغطي بعضها أنشطة لا يتجاوز عدد الموظفين فيها ثلاثة موظفين.

52 - وفي ظل البيئة الحالية التي تتسم بتناقص إجمالي الأموال، من المرجح أن تزداد حدة التجزؤ وأن يزداد التنافس على الموارد، مما يحفز فرادى الكيانات على اتباع نُهج تتسم بطابع انتهازي أكبر وبطابع استراتيجي أقل. ويجري وضع خيارات عملية لمواجهة هذه التحديات من خلال مسار العمل الذي يدرس التغييرات الهيكلية وإعادة مواءمة البرامج.

الحلول المقترحة لتحسين طرائق التمويل

53 - يُقترح اتخاذ عدة إجراءات لتكييف طرائق التمويل من أجل تحقيق الأثر:

(أ) التطبيق الكامل لجميع ما تعهدت به الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة في اتفاق التمويل وتعزيز الحوار لتحقيق هذه الغاية؛

(ب) إتاحة مزيد من المرونة لكيانات منظومة الأمم المتحدة في إعادة توزيع الموارد بسرعة إذا كانت لذلك مبررات معقولة، بما في ذلك حماية التنفيذ الأساسي على الصعيد القطري من تخفيضات التمويل؛

(ج) النظر في تنفيذ التوصيات المقبلة ذات الصلة الصادرة عن مسار عمل مبادرة الأمم المتحدة 80 المتعلق بالتغييرات الهيكلية وإعادة مواءمة البرامج.

رابعا - استعراض الولايات

54 - يلزم إجراء استعراضات منتظمة للولايات لتقييم أثرها والتأكد من أنها لا تزال مجدية وقابلة للتنفيذ ومتوافقة مع الأولويات. وتساعد هذه الاستعراضات على توضيح المجالات التي تضيف فيها منظومة الأمم المتحدة أكبر قيمة وأين يمكن أن تحقق الموارد أقصى إنتاجية. وقد جرى في هذا الفرع تبيان تحديين رئيسيين يواجهان استعراض الولايات: (أ) محدودية آليات الاستعراض؛ و (ب) الثغرات في المساءلة عن الأثر على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وترد فيما يلي دراسة لكل مسألة من هاتين المسألتين واقتراح حلول لتعزيز عمليات استعراض الولايات.

محدودية آليات الاستعراض

55 - تستمر العديد من الولايات لفترات طويلة ويتم مناقشتها مراراً بدرجات متفاوتة من التكرار. وهذا في حد ذاته ليس إشكالية بالضرورة، نظراً للطبيعة الدائمة للعديد من التحديات التي ينطوي عليها الأمر والدور الأساسي للتفاعل بين الدول الأعضاء في التصدي لها. ومع ذلك، فإن ارتفاع معدل تكرار العمل على مر العقود، إلى جانب الغياب المتكرر لأحكام رسمية بشأن الاستعراض، يشير إلى وجود مجال لتعزيز آليات استعراض الولايات.

معاودة العمل بشكل متكرر مع تغييرات محدودة في الولايات

56 - هناك ميل إلى تكرار المناقشات بشأن الولايات على مدى فترات زمنية طويلة. فأكثر من 30 في المائة من مواضيع قرارات الجمعية العامة في عام 1990، على سبيل المثال، كانت لا تزال موضوع قرارات في عام 2024. فقد تضمن جدول أعمال الجمعية العامة للدورة الثامنة والسبعين 371 بنداً وبنداً فرعياً تتم مناقشتها بانتظام، منها 215 بنداً تتم مناقشته كل عام. ولا تؤدي المناقشات حول هذه البنود دائماً إلى نتائج ملموسة ومتفق عليها بين الحكومات: فلم يسفر حوالي واحد من كل خمسة بنود أو بنود فرعية متكررة سنوياً

من بنود جداول الأعمال عن اعتماد أي قرار أو مقرر في عام 2024. وعندما يتم اعتماد قرارات بشأن عمل متكرر، غالباً ما تظل النصوص مشابهة للصيغ السابقة. فمنذ عام 2010، كان أكثر من نصف القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن مواضيع متكررة إما مشابهة للغاية أو مشابهة جداً من حيث النص للقرارات السابقة.

57 - وهذا لا يعني أن كل تكرار سلبي أو غير ضروري. فغالباً ما تكون المناقشات المتكررة مثمرة حتى من دون قرارات، لأنها قد توفر التركيز اللازم على القضايا الهامة، أو تسهم في وضع معايير للنظام الدولي، أو تساعد على بناء توافق في الآراء من أجل العمل في المستقبل. وقد تؤدي التنقيحات النصية الصغيرة أيضاً إلى تغييرات عملية كبيرة في سبيل التنفيذ. ومع ذلك، فإن المعدل المرتفع للعمل المتكرر - بما في ذلك عدم وجود تغييرات نصية كبيرة مقارنةً بالمناقشات السابقة - يستحق بشكل عام النظر في كيفية ضمان استخدام الوقت والموارد بأكبر قدر ممكن من الفعالية[10].

عدم وجود تكليفات بالاستعراض أو عمليات استعراض موحدة

58 - تتزامن الحصة المرتفعة من العمل المتكرر مع الافتقار المتكرر للوضوح بشأن التوقيت الدقيق لاستعراض الولايات أو الكيفية الدقيقة لاستعراضها، بما في ذلك النظر في وقت سحبها تماماً أو وقف أنشطة معينة. وتتضمن بعض الولايات، مثل تلك المتعلقة ببعثات حفظ السلام، إجراءات واضحة للاستعراض، ولكن معظمها لا يتضمن تلك الإجراءات: فأكثر من 85 في المائة من الولايات السارية تفتقر إلى تعليمات بشأن الاستعراض أو الإنهاء. وبالإضافة إلى ذلك، لم يستخدم الأمين العام السلطة القائمة في كثير من الأحيان لاقتراح قائمة بالمنجزات المستهدفة التي يتعين إنهاؤها على الجمعية العامة. وحتى عندما تكون تعليمات الاستعراض واضحة، قد يكون هناك أيضاً درجة معينة من "القصور الذاتي" في الولايات - أي الميل إلى تجديد الولايات باعتباره الأمر الافتراضي.

59 - وربما تود الدول الأعضاء استعراض جميع الولايات بانتظام، إما على المستوى الفردي أو كجزء من تقييم جماعي للولايات المتعددة التي تعالج نفس المسألة. ومن المرجح بدرجة أكبر أن تؤدي الاستعراضات الجماعية إلى تعزيز الاتساق الأوسع نطاقاً بين مختلف الولايات وفي منظومة الأمم المتحدة بأكملها، مع تحديد الأنشطة التي ينبغي توسيع نطاقها أو تقليصها أو إنهاؤها. ومع أنه تجري بالفعل عمليات استعراض جماعية للولايات - مثل تلك المتعلقة بتنشيط أعمال الجمعية العامة - فإنها ما زالت نادرة نسبياً. وقد فعَّلت الدول الأعضاء أيضاً عمليات استعراض أخرى يمكن أن تكون مصدر إلهام لعمليات الاستعراض الجماعية للولايات، حتى وإن لم تكن مرتبطة صراحة بالولايات. ومن الأمثلة على ذلك عملية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات لتوفير إرشادات بشأن السياسات على مستوى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأكملها.

الحلول المقترحة لتعزيز آليات الاستعراض

60 - لا تزال آليات استعراض الولايات من اختصاص الدول الأعضاء، التي اتخذت بالفعل خطوات مهمة لتعزيزها. وتشمل هذه الخطوات الجهود الجارية في الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي

(10) تتخذ الأمانة العامة بالفعل عدداً من التدابير لتعزيز الكفاءة عندما يتعلق الأمر بالعمل المتكرر، بما في ذلك التعديلات التي تضمن أن يقضي المترجمون وقتاً أقل في ترجمة القرارات التي تحتوي على نصوص متكررة مقارنة بالقرارات الجديدة، دون التضحية بالدقة.

والاجتماعي لتبسيط العمل وتعديل وتيرة العمل المتكرر واستعراض النواتج. وأقرت الدول الأعضاء أيضا بضرورة بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد. وتهدف المقترحات التالية إلى دعم الجهود الجارية واستكمالها، بهدف إجراء استعراضات فعالة للولايات على نطاق المنظومة لتعظيم الأثر. وربما تود الدول الأعضاء النظر في التوصيات التالية:

(أ) إضفاء الطابع المنهجي على الجهود الجارية لتدعيم آليات استعراض الولايات وتعزيز تلك الجهود وضمان بذل هذه الجهود في جميع الهيئات المنشئة للولايات؛

(ب) تضمين القرارات الجديدة أحكاما بشأن انتهاء سريان الولايات (على النحو الموصى به في قرار الجمعية العامة 335/77)؛

(ج) استحداث عمليات لتيسير إجراء المزيد من الاستعراضات الجماعية للولايات التي تعالج قضايا محددة، والتعلم من الممارسات القائمة (مثل تنشيط الجمعية العامة) والعمليات المماثلة (مثل الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات)؛

(د) زيادة استخدام الآليات القائمة لتحديد الفرص المتاحة لتوحيد العمل وتبسيطه، بما في ذلك توصيات الأمين العام بإنهاء نواتج محددة (وفقا للقاعدة 105-6 من النظام الإداري للموظفين ST/SGB/2018/3)؛

(هـ) تبسيط كيفية مناقشة الولايات، بطرق منها تنقيح برامج عمل الهيئات الحكومية الدولية، وتوحيد بنود جداول أعمال فرادى الهيئات، ومواءمة العمل في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن.

الثغرات في المساءلة عن الأثر على نطاق منظومة الأمم المتحدة

61 - يحافظ التقرير الحالي على تركيز ثابت على الأثر. ولكي تستقي عمليات استعراض الولايات صورةً واضحة للأثر، من المهم أن تكون كيانات منظومة الأمم المتحدة قادرة على ربط أنشطتها ومواردها ونتائجها. وتوفر الإدارة القائمة على النتائج طريقة للقيام بذلك. وعلى الرغم من التحسينات، لا تزال هناك اختلافات كبيرة في كيفية إدارة كيانات الأمم المتحدة للنتائج. وقد يؤثر هذا الأمر على قدرة فرادى الكيانات والمنظومة بأسرها على إظهار الإنجازات الجماعية، الأمر الذي قد يؤثر بدوره سلباً على القدرة على تعبئة الموارد وتوجيهها لتعظيم الأثر.

عدم اكتمال دورات النتائج

62 - الهدف الشامل للمساءلة[11] واضح، وهو: مواءمة موارد منظومة الأمم المتحدة حول نتائج قابلة للقياس وتقديم رؤية للأثر الجماعي الذي يوضح القيمة للدول الأعضاء ويوجه أي تعديلات ضرورية. ويتطلب ذلك دورات نتائج فعالة ومتسقة على مستويين: على مستوى فرادى الكيانات وعلى مستوى المنظومة ككل.

(11) تعرّف الجمعية العامة "المساءلة" في قرارها 259/64، جزئيا، على النحو التالي: "المساءلة تشمل تحقيق الأهداف وتحقيق نتائج عالية الجودة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة في تنفيذ جميع الولايات الموكلة إلى الأمانة العامة والتي توافق عليها الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الأجهزة الفرعية...".

63 - وقد أدت الإصلاحات الأخيرة إلى تحسينات كبيرة في كيفية قيام فرادى كيانات منظومة الأمم المتحدة بالإدارة التي تركز على النتائج. ويوجد لدى حوالي 40 في المائة من هذه الكيانات خطط استراتيجية لتنظيم الموارد حول النتائج، ويوجد لدى حوالي 30 في المائة منها بالفعل أطر متكاملة للنتائج والموارد لدعم خططها الاستراتيجية. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال كبير لأن يقوم مزيد من الكيانات بالعمل من منظور دورة النتائج.

64 - ويؤدي التباين الكبير على مستوى المنظومة في كيفية قيام فرادى كيانات منظومة الأمم المتحدة بالإدارة التي تركز على النتائج إلى زيادة صعوبة تقييم الأثر الكلي للمنظومة. ويرجع ذلك إلى أمرين معاً هما افتقار حوالي 60 في المائة من فرادى كيانات الأمم المتحدة إلى العناصر الرئيسية لدورة النتائج، واختلاف أدوات دعم دورات النتائج، مثل الخطط الاستراتيجية أو أطر النتائج، بين الكيانات التي تستخدمها. ومن شأن المواءمة بين هذه الأدوات إلى أقصى حد ممكن أن تنشئ دورات نتائج قوية على نطاق المنظومة يمكن أن توفر أدلة واضحة ومقنعة على الأثر الجماعي لمنظومة الأمم المتحدة.

أوجه القصور في الإبلاغ عن النتائج

65 - لتحقيق المساءلة وتعبئة الموارد بنجاح يلزم إظهار تأثير منظومة الأمم المتحدة بوضوح وبالأدلة، سواء على مستوى الكيانات أو على مستوى المنظومة. وهذا الإظهار هو أيضا أمر أساسي لفعالية استعراض الولايات. وتستثمر كيانات منظومة الأمم المتحدة بكثافة في الإبلاغ عن إنجازاتها وقد حققت مؤخراً تحسينات كبيرة: على سبيل المثال، تصدر جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية الآن تقارير جماعية عن النتائج، مقارنة بنسبة 64 في المائة قبل إصلاحات عام 2018.

66 - ومع ذلك، قد تؤدي الثغرات في دورات النتائج في منظومة الأمم المتحدة بأكملها إلى تقويض فعالية عمليات الإبلاغ هذه. كما أن الافتقار إلى الموارد اللازمة لدعم هذه الجهود يمثل مشكلة أيضاً: ففي عام 2024، كان لدى 62 في المائة فقط من أفرقة الأمم المتحدة القطرية ميزانيات تَواصُل مشتركة مخصصة. وهذه العوامل، بالإضافة إلى تجزؤ التمويل الذي يؤدي إلى تعدد متطلبات الإبلاغ، قد تفسر جزئياً سبب استمرار الشواغل المتعلقة بالإبلاغ لدى بعض الجهات المانحة. فعلى سبيل المثال، في استقصاء الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2024، صنفت نحو دولة واحدة من كل ثلاث دول مانحة درجة رضاها عن تقارير النتائج التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على أنها "مقبولة" أو "ضعيفة".

الحلول المحتملة لتعزيز المساءلة عن الأثر

67 - تعزز استعراضات الولايات مساءلة منظومة الأمم المتحدة عن الأثر، وينبغي أن تولي اهتماما وثيقا لكيفية ترجمة الولايات في كل مرحلة من مراحل دورات النتائج في المنظومة. وقد أحرز مؤخرا تقدم يدعو للتفاؤل، في مجال الإدارة التي تركز على النتائج وغيره من المجالات، وينبغي تكملته. وللبناء على هذا التحسين، تقدَّم التوصية التالية: تعزيز ومواءمة آليات الإدارة التي تركز على النتائج على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل، بما في ذلك كيفية قياس النتائج والإبلاغ عنها.

خامسا – الخطوات المقبلة

68 – يقدم هذا التقرير بيانات وتحليلات ومقترحات تشمل كامل الدورة العمرية للولايات، بهدف دعم إنشاء الولايات وتنفيذها واستعراضها لتعظيم أثرها. وتُقدم المقترحات مع الاعتراف الكامل بأن الدول الأعضاء هي مالكة الولايات المنوطة بمنظومة الأمم المتحدة وهي التي ستقرر الخطوات التالية.

69 – والأمل معقود على أن يكون هذا التقرير والمقترحات الواردة فيه مفيدة أثناء نظر الدول الأعضاء في خيارات المضي قدماً. وتنقسم المقترحات إلى إجراءات يعتزم الأمين العام اتخاذها بموجب سلطته الخاصة بهدف رئيسي هو تعزيز الدعم المقدم للدول الأعضاء في كامل مراحل الدورة العمرية للولايات، تليها مقترحات إضافية لتنظر فيها الدول الأعضاء. وكل هذه المقترحات هي جزء من مبادرة الأمم المتحدة 80 الأوسع نطاقاً، التي نعمل في إطارها على إنشاء منظومة للأمم المتحدة تتسم بمزيد من الاتساق والكفاءة والفعالية والتركيز على النتائج وتصلح للتصدي لتحديات الحاضر والمستقبل.

موجز المقترحات

70 – فيما يلي موجز للمقترحات المحددة لكل مرحلة من مراحل الدورة العمرية للولاية. وترد في الفرع السادس الإجراءات سيتخذها الأمين العام لدعم هذه المقترحات، في حدود سلطته الحالية، تليها في الفرع السابع الخطوات الممكنة المطروحة لنظر الدول الأعضاء.

- **دعم إنشاء الولايات**. التوعية بكامل المشهد العام للولايات؛ ودعم الدول الأعضاء في إنشاء ولايات تحقق أقصى قدر من الجدوى والتأثير
- **تحسين تنفيذ الولايات**. وضع ترتيبات مثلى للاجتماعات والتقارير؛ وتعزيز آليات إدارة التنفيذ؛ وتعزيز الاستخدام الفعال للموارد
- **تعزيز استعراض الولايات**. تعزيز آليات استعراض الولايات؛ وتعزيز المساءلة عن الأثر في منظومة الأمم المتحدة

الطريق إلى الأمام

71 – دعت الجمعية العامة، في قرارها 318/79، كيانات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى مواءمة الجهود التي تبذلها بهدف الإصلاح مع النهج المبين في القرار، حسب الاقتضاء. وعلى الرغم من أن هذا التقرير يركز أساسا على الولايات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأجهزة الفرعية التابعة لهذه الهيئات، فإن المقترحات تسري على منظومة الأمم المتحدة بأسرها ويمكن النظر في تطبيقها على نطاق أوسع من خلال الآليات المناسبة.

72 – كذلك، لا تزال مسارات عمل مبادرة الأمم المتحدة 80 المكملة لهذا التقرير مستمرة. وسيقوم الأمين العام بتوسيع نطاق تحليل تنفيذ الولايات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التماساً – بوجه خاص – لتحديد الاحتياجات المحتملة فيما يتعلق بإدخال التغييرات الهيكلية وإعادة مواءمة البرامج، فضلا عن اقتراح تدابير لتعزيز الكفاءة والفعالية الداخليتين. وسوف تغذي هذه الجهود عمل المجموعات المواضيعية السبع التي أنشئت في إطار المبادرة وتستفيد من هذا العمل وتدعمه. وعند الانتهاء من هذا التحليل الإضافي، سيقدم الأمين العام المقترحات ذات الصلة.

73 - ومنظومة الأمم المتحدة مستعدة لمواصلة العمل مع الدول الأعضاء وتقديم الدعم التقني والرؤى التحليلية، حسب الطلب. وقد أكد الأمين العام في رسالته المؤرخة 11 آذار/مارس 2025 التي أعلن فيها انطلاق مبادرة الأمم المتحدة 80، أن تحقيق أمم متحدة أقوى وأكثر فعالية يتوقف على تحمل مسؤوليات مشتركة ومتكاملة. ويتطلب هذا بدوره رؤية وريادة وعزيمة للمضي قدماً في إحداث تحول جريء في كيفية تصميم الولايات وتنفيذها واستعراضها. وستؤدي هذه الجهود في نهاية المطاف إلى بناء أمم متحدة أكثر مرونة وتماسكاً وتأثيراً.

سادسا - الإجراءات التي سيتخذها الأمين العام

74 - سيعمل الأمين العام، استنادا إلى النتائج الواردة في هذا التقرير وبموجب سلطته الحالية، في المجالات التالية لتحسين الدعم المقدم للدول الأعضاء في كل مرحلة من مراحل الدورة العمرية للولايات:

تعزيز التوعية بالولايات وتحسين تصميمها

(أ) الإسراع في إنشاء سجلات شاملة لنصوص الولايات الحالية الصادرة عن جميع الهيئات المنشئة للولايات؛

(ب) تحسين الدعم الذي تقدمه الأمانة العامة للدول الأعضاء أثناء إنشاء الولايات، استناداً إلى الأولويات التي تحددها الدول الأعضاء؛

(ج) تعزيز الدعم الذي تقدمه كيانات الأمم المتحدة لتنسيق وتعزيز زيادة بروز الولايات في عمل الهيئات المنشئة للولايات؛

(د) استحداث أدوات باستخدام الذكاء الاصطناعي للمساعدة في صياغة الولايات، بطرق منها إنتاج معلومات موجزة لتمكين الدول الأعضاء من اتخاذ القرارات، والإشارة إلى أوجه التكامل أو الازدواجية المحتملة في مسودات النصوص أو جداول أعمال الاجتماعات في مختلف الهيئات المنشئة للولايات؛

(هـ) القيام، فيما يتعلق بالولايات الجديدة، باستكمال تقديرات نفقات الميزانية العادية التي يعدها الأمين العام (وفقا للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة) بمعلومات إضافية عن الأنشطة البرنامجية ذات الصلة المنفذة في منظومة الأمم المتحدة بأسرها والممولة من جميع مصادر التمويل.

تحسين الإبلاغ

(و) تقديم تقارير أقصر وتقليص الحد الأقصى لعدد الكلمات؛

(ز) الجمع بين التقارير التي تغطي مواضيع وسياقات متشابهة حيثما كان ذلك ممكناً؛

(ح) إصدار التقارير في صيغ مختلفة استنادا إلى الاحتياجات ونوع المحتوى؛ فيمكن أن تكون التقارير الأولى أطول، تليها تحديثات أقصر أو لوحات متابعة تصويرية أو إحاطات حضورية أو غير ذلك من الصيغ؛

(ط) نشر إحصاءات التنزيل لجميع التقارير لإثراء المزيد من المناقشات حول ممارسات الإبلاغ؛

تحسين إدارة تنفيذ الولايات

(ي) تعزيز الرقابة الاستراتيجية الداخلية لتقسيم العمل في منظومة الأمم المتحدة على جميع المستويات لضمان فعالية وكفاءة الدعم البرنامجي والتشغيلي. ويعتمد هذا على التزامات الإصلاح لعام 2018 والجهود المبذولة لتعزيز الدور القيادي لنظام المنسقين المقيمين؛

(ك) ضمان قيام كيانات الأمم المتحدة باستعراض الاستشهادات بالولايات في برامجها وميزانياتها بحيث لا تستشهد الكيانات إلا بالولايات التي تملك في سبيل إنجازها مزايا نسبية ملموسة؛

(ل) الاستفادة على نحو أفضل من منابر التنسيق على نطاق المنظومة (مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق) لتجنب الازدواجية وضمان الاستخدام الاستراتيجي للموارد على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

(م) التطبيق الكامل لجميع ما تعهدت به منظومة الأمم المتحدة في اتفاق التمويل وتعزيز الحوار لتحقيق هذه الغاية؛

إنشاء آليات استعراض فعالة

(ن) زيادة استخدام الآليات القائمة لتحديد الفرص المتاحة لتوحيد العمل وتبسيطه، بما في ذلك توصيات الأمين العام بإنهاء نواتج محددة (وفقا للقاعدة 105-6 من النظام الإداري للموظفين(ST/SGB/2018/3)؛

(س) تعزيز ومواءمة آليات الإدارة التي تركز على النتائج على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك كيفية قياس النتائج والإبلاغ عنها.

سابعا - مقترحات مقدمة لتنظر فيها الدول الأعضاء

75 - يتضمن هذا التقرير عدداً من المقترحات لتنظر فيها الدول الأعضاء. وتقدَّم المقترحات مع الاحترام الكامل لسلطة الدول الأعضاء وحدها في كل مرحلة من مراحل الدورة العمرية للولايات والاعتراف بأن القرارات المتعلقة بالخطوات التالية تقع بالكامل على عاتقها. ويتضمن التقرير أيضاً معلومات ورؤى قد تدعم الدول الأعضاء في إشرافها على الولايات، إذا ما رغبت في الاستفادة منها.

76 - ويمكن إحراز تقدم في الأهداف والإجراءات المقترحة المبينة في هذا التقرير من خلال عملية حكومية دولية مخصصة ذات صلة بمبادرة الأمم المتحدة 80، يحدد رئيس الجمعية العامة طرائقها. وإذا ما قررت الدول الأعضاء أنها ترغب في بدء عملية من هذا القبيل، فإن الأمم المتحدة على استعداد للمساعدة وتقديم الدعم حسب الطلب.

التصميم الفعال للولايات

77 - ربما تود الدول الأعضاء النظر في المقترحات التالية لتحسين تصميم الولايات:

(أ) تقليص طول نصوص الولايات حيثما أمكن من أجل ضمان تنفيذ الولايات بفعالية وزيادة تأثيرها (تمشيا مع التوصيات الواردة في الفقرة 45 من قرار الجمعية العامة 335/77)؛

(ب) صوغ ولايات تتيح للأمين العام المرونة المناسبة لإسناد المهام على أساس المزايا النسبية والموارد على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

(ج) الامتناع عن التكليف بمهام جديدة غير مدعومة بموارد مقابلة أو بتخفيض صريح في المهام الأخرى التي تم التكليف بها.

تحسين تنفيذ الولايات

78 - ربما تود الدول الأعضاء النظر في المقترحات التالية لتعزيز تنفيذ الولايات:

(أ) تحديدُ أولويات طلبات التقارير والاجتماعات التي ترد في الولايات وتبسيطُها؛

(ب) التطبيق الكامل لكل ما تعهدت به الدول الأعضاء في اتفاق التمويل وتعزيز الحوار لتحقيق هذه الغاية؛

(ج) إتاحة مزيد من المرونة لكيانات منظومة الأمم المتحدة في إعادة توزيع الموارد بسرعة إذا كانت لذلك مبررات معقولة، بما في ذلك حماية التنفيذ الأساسي على الصعيد القطري من تخفيضات التمويل؛

(د) النظر في تنفيذ التوصيات المقبلة ذات الصلة الصادرة عن مسار عمل مبادرة الأمم المتحدة 80 المتعلق بالتغييرات الهيكلية وإعادة مواءمة البرامج.

دعم استعراض الولايات

79 - ربما تود الدول الأعضاء النظر في المقترحات التالية لدعم استعراض الولايات:

(أ) إضفاء الطابع المنهجي على الجهود الجارية لتدعيم آليات استعراض الولايات وتعزيز تلك الجهود وضمان بذل هذه الجهود في جميع الهيئات المنشئة للولايات؛

(ب) تضمين القرارات الجديدة أحكاما بشأن انتهاء سريان الولايات (على النحو الموصى به في قرار الجمعية العامة 335/77)؛

(ج) استحداث عمليات لتيسير إجراء المزيد من الاستعراضات الجماعية للولايات التي تعالج قضايا محددة، والتعلم من الممارسات القائمة (مثل تنشيط الجمعية العامة) والعمليات المماثلة (مثل الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات)؛

(د) تبسيط كيفية مناقشة الولايات، بطرق منها تنقيح برامج عمل الهيئات الحكومية الدولية، وتوحيد بنود جداول أعمال فرادى الهيئات، ومواءمة العمل في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن.